البنك المركزي يتخذ إجراءات لتعزيز فعالية السياسة النقدية وتقوية أداء القطاع المصرفي

■ ،،خاص/الثورة

كـشـف تقـريـر حكومي أن البنك المركزي اتخذ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ مـزيـدا من الإجـراءات التي ترفع من فـعـالـية الـسـيـاسـة النقدية وتقوية أداء القطاع المصرفي أهمها إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية صدر القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مؤسسة ضـمـان الودائع المصـرفـيـة وإصـدار المنشـور الدوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إدارة مخاطر السيولة .

كما تم إصدار قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩ وتعديل قـانـوني المصـارف الإسـلامـيـة وبنوك التمـويل الأصـغـر وكـذا إدخال نظام متطور للمخاطر المصرفية الهدف منه معرفة حركة القروض المقدمة من البنوك ، حيث يتيح هذا النظام معـرفـة حركة المقـترض في كل البنوك ومدى سلامة موقفه المالي والالتزامات المترتبة عليه

وأوضح التـقـريـر أنه تم تشـجـيـع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي اليـمـني والسـمـاح للبنوك الخـارجـيـة بالدخول إلى السوق المصرفية اليمنية على أن تكون ذات تصنيف عال ومأمون في إطار سياسات الانفتاح على المنافسة المصرفية .

كـمـا واصلت البنوك التـجـاريـة والإسلامية جهودها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية وخاصة الصيرفة الالكترونية ورفع كفاءة الأداء وتعزيز قدراتها التنافسية الإقليمية والدولية علاوة على تحسين طرق تسويق خدماتها .وسعت البنوك التجارية والإسلامية إلى تطوير كفاءة العاملين من خلال زيادة الإنفاق في مجالات تنمية الموارد البشرية في جميع المستويات الإدارية.

وأكـد الـتـقـريـر الاقـتـصـادي أن الاسـتـقـرار النـقـدي يمثل أحـد أهم متطلبات الاستقرار الاقتصادي العام مـشـيـرا إلى أن الفـتـرة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ اتسمت بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقـتـصـادية المحلية وتداعـيـاتها الأزمة المالية العالمية وموجة تداعياتها بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ، وذلك من خـلال تـحـقـيـق قـدر ممكن من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية من جهة وتحفيز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، خصوصا ما يتعلق بالسعر التـأشـيـري الأدنى للفـائدة على ودائع الريال عند ١٣ ٪ ، وظلت الفـائدة على الريال مرتفعة بالمقارنة بالعملات الأجنبية الأخـرى ، كـمـا أن الفـائدة على الريال لازالت عند مستويات مقبولة ، و حرص البنك المركـزي على الـتـدخل في سـوق الصـرف بغرض المحافظة على استقرار أسـعـار الصـرف وامـتـصـاص فـائض السيولة .

تنظيم ورشة عمل حول الاستثمار في اليمن بعدن

■ ،،عدن/سبأ

ناقشت ورشة عمل استثمارية عقدت أمس بعدن حول مواقع الاستثمار في اليمن، الشوط الذي قطعته اليمن في مجال الاستثمار وتأسيس القاعدة الاستثمارية ببنيتها التحتية خلال / ٢١ / عاماً .

وناقشت الورشة التي نظمتها إدارة التنمية الاقتصادية بعدن ومكتب الاستثمار والمنطقة الحرة والغرفة التجارية والصناعية والثروة السمكية والاستكشافات النفطية والجيولوجيا والمعادن بالتعاون مع البرنامج الفني الألماني بمشاركة ٣٥ مشاركاً ومشاركة ممثلون القطاعات المذكورة، خصوصية النشاط الاستثماري في اليمن من منطلق الفرص الاستثمارية والمزايا والخدمات وخاصة في مشاريع المنطقة الحرة والهيئة العامة للاستثمار ومشاريع القطاع الخاص والاستثمار السمكي وإنتاج النفط.

وقيمت الورشة الأنشطة الفنية للكوادر اليمنية المؤهلة التي ساعدت في تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في محافظة عدن دور مكتب الاستثمار في تذليل الصعوبات للمستثمرين الوطنيين والأشقاء من دول مجلس التعاون الخليجي والإخوة المغتربين والجهاز الفني العربي والأجنبي المساعد في عملية المسوحات الفنية الطوبوغرافية والجوفيزيائية في إعداد مخططات الأراضي وخرائط المشاريع الصناعية والسياحية وغيرها من المشاريع المتنوعة .

وجرى على هامش الورشة عرض أفلام وثائقية بينت المواقع الاستثمارية في عدن والمناطق الصناعية عدن ولحج وأبين ومشاريع القطاع الخاص.

وكان نائب إدارة التنمية الاقتصادية المهندس سالم باعلوي وممثل البرنامج الألماني المهندس سند سالم اكدا في افتتاح الورشة على اهمية تفعيل النشاط الاستثماري في عدن وتقديم المزايا المطلوبة للمستثمرين في ضوء قانون الاستثمار والمنطقة الحرة والذي كفل الحق القانوني للمستثمرين في الحفاظ على أراضيهم المخططة والدخول في العملية الاستثمارية الحالية منها والتقليدية.

دراسة: نسبة العملة المتداولة خارج المصارف اليمنية تصل إلى ٤٢٪

■ ،،خاص/الثورة

أظهرت دراسة أن نسبة العملة المتداولة خارج المصارف اليمنية تصل إلى ٤٢ ٪، ٤٤٪، ٤٢٪ من إجمالي السيولة المحلية (العرض النقدي) للأعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠م على التوالي، كما أن قدرة الفرد على الادخار محدودة حيث يبلغ متوسط ادخار الفرد اليمني في السنة (١٣٠) دولار، و بالإضافة إلى محدودية الدخل الفردي هناك انخفاض في مستوى الثقافة الادخارية ، وكذلك العادات والتقاليد الاستهلاكية السائدة في المجتمع التي لا تشجع على الادخار .

ولفتت الدراسة إلى ضعف مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشاريع التنموية حيث لم تقم المصارف التجارية بدورها المنشود في تمويل المشاريع التنموية، نظرا لأنها تسعى إلى تحقيق الربح السريع ، ولهذا استحوذ القطاع التجاري على معظم سلفيات المصارف التجارية ، حيث بلغت نسبة السلفيات في هذا المجال (٦٦ ٪) أما القطاع الصناعي وهو من أهم القطاعات ، فلم يحظ سوى بنسبة (١٢,٥ ٪) من سلفيات المصارف التجارية، ولم يحظ القطاع الزراعي إلا بنسبة ضئيلة لم تتجاوز (٢ ٪) بالرغم من أهميته. وبينت دراسة علمية أن المصارف اليمنية تفتقر إلى القدرة على التعامل مع الواقع اليمني وظروف المواطنين، لأنها لا تقوم باستحداث أوعية وصيغ ادخارية جديدة تستهدف جذب مدخرات أصحاب الدخول المحدودة .

وأكدت الدراسة عدم قدرة المصارف على مواكبة التطورات المصرفية المتلاحقة خصوصا في مجال تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بيسر وسهولة ، بحيث لا يحتاج العملاء إلى إهدار الكثير من الوقت والجهد في عملية التعامل مع المصارف.

تقرير يكشف هدر (٩٠٪) من خامات أحجار البناء والزينة

■ ،،كتب/ محمد راجح

كشف تقرير رسمي حديث عن إهدار كبير للخامات المعدنية الخاصة بأحجار البناء والزينة بنسبة تتراوح بين (٧٠ و٩٠٪)، وهو ما يؤدي إلى قلة الإنتاج وزيادة مصاريف التشغيل واللجوء إلى رفع الأسعار وإنتاج كتل غير منتظمة الشكل، بالإضافة إلى التسبب في فاقد كبير في المناشير نتيجة محاولة تقطيع الأحجار إلى أشكال منتظمة.

وأرجع التقرير السبب في ذلك إلى استخدام آلات ومعدات قديمة في المناشير والمصانع يؤدي إلى إنتاج منتجات لا تتوافق مع المواصفات العالمية ولا مع أذواق المستهلك، والأهم عدم القدرة على التصدير والمنافسة، على الرغم من جودة الخامات، موضحاً أن عدم وجود عمالة ماهرة ومدربة وعدم امتلاك المناشير العاملة لمعدات حديثة يؤدي إلى هدر نسبة كبيرة من خامات أحجار البناء والزينة عند عملية التقطيع والتشذيب بالطرق التقليدية واستخدام معدات أولية غير حديثة.

ويشير التقرير إلى أن عدم وجود ثقافة استثمارية لدى غالبية المستثمرين أدى إلى عدم الاستفادة من هذه الخامات ومخلفاتها التي يمكن الاستفادة منها بشكل أمثل في تصنيع منتجات مختلفة ترفع من القيمة المضافة للخامات.

وطبقاً للتقرير الصادر عن هيئة المساحة الجيولوجية، فإن هناك قصوراً كبيراً جداً في البنية الفنية لدى المستثمرين، تتمثل في عدم امتلاكهم عمالة ماهرة ومدربة ومعدات وآليات حديثة، بالإضافة إلى طريقة استخدام التفجير في المقالع، والتي تعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى هدر النسبة الأكبر من خامات أحجار البناء والزينة.

وقامت هيئة المعادن بهذا الخصوص، وبالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية بتنفيذ مشروع لحصر مناشير أحجار البناء والزينة في المحافظات التي تنتشر فيها، وهي : أمانة العاصمة، صنعاء، ذمار، عمران، عدن، حضرموت، إب، تعز.

وتبين من خلال تنفيذ أعمال المسح الميداني، الذي نفذ في إطار المشروع، مدى عشوائية توزيع مناشير أحجار البناء والزينة في جميع مراكز المحافظات التي شملها المسح، وتتمثل هذه العشوائية في تواجد تلك المناشير ضمن الأحياء السكنية، الأمر الذي يسبب إزعاجاً دائماً للسكان.

وأوضحت نتائج المسح أن غالبية المعدات والآليات المستخدمة في إنتاج أحجار البناء والزينة ليست سوى معدات تقليدية تؤدي إلى إهدار الخامات وتلوث البيئة وانعدام القيمة المضافة للخام، والأهم تسببها في إنتاج نوعيات غير مطابقة للمواصفات العالمية التي تؤهلها في الأسواق المجاورة.

وتوصل التقرير الخاص بنتائج المسح إلى وضع مجموعة من الحلول المثلى للاستفادة من أحجار البناء والزينة ورفع قيمتها المضافة والتقليل من التأثيرات البيئية الناتجة عن أنشطة المناشير العاملة في مجال إنتاج مختلف أنواع أحجار البناء والزينة.

وتتضمن الحلول المقترحة إنشاء مجمعات صناعية تضم كافة المناشير في كل مركز محافظة على حدة، على أن يتم اختيار مواقع تلك المجمعات خارج مراكز المدن، بعيداً عن التجمعات السكانية، بحيث تشتمل على البنى التحتية اللازمة، مثل : الأرض، والكهرباء، والمياه، بالإضافة إلى منح المستثمرين مزايا تشجيعية متعددة.

ويشدد التقرير على أن إنشاء المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة وربطها بالخدمات العامة الضرورية، بعيداً عن التجمعات السكانية، سيؤدي إلى الاستفادة المثلى من الخامات ويحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن أنشطة مناشير إنتاج مختلف أنواع الأحجار.

وتستهلك صناعة أحجار البناء والزينة كمية كبيرة من المياه، خصوصاً أثناء عملية التقطيع، خاصة وأن بلادنا تعتمد أساساً في مواردها المائية على مصادر المياه الجوفية، ومع استمرار عملية استنزاف تلك المصادر بدون وضع الحلول المناسبة، مثل إعادة استخدام المياه، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم مشكلة الجفاف.

وتمتلك اليمن ثروة هائلة من الثروات المعدنية، حيث شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً في السنوات الماضية تجلى في زيادة عدد المحاجر والمناشير العاملة في استخراج كافة أنواع أحجار البناء والزينة التي أصبحت تغطي حاجة السوق المحلية، وعلى الرغم من ذلك، فإن صناعة استخراج وإنتاج الأحجار لا تزال في البداية، نظراً لوجود العديد من المعوقات والمشاكل المرتبطة بعملية انتشار المناشير وطريقة أدائها في إنتاج هذه الخامات الاستخراجية.

دراسة: الصكوك الإسلامية تسهم في تعبئة المدخرات وتدفق الأموال للاستثمارات

■ ،،خاص /الثورة

أكدت دراسة أن الصكوك الإسلامية تقوم بعدة أدوار منها: تعبئة المدخرات، سهولة تدفق الأموال للاستثمارات، تطوير تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية، توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية، اندماج اقتصاديات البلاد الإسلامية فيما بينها من جهة، ومع الخارج من جهة أخرى، ومع زيادة قوة ونفوذ الأدوات الاستثمارية الإسلامية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة التي تعد واحدة من أهم هذه الأدوات التي استطاعت أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية، تمكنت الصكوك الإسلامية من استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين من مختلف دول العالم، وليس في العالم الإسلامي فحسب، إذ أصبحت تلك الصكوك موازية للسندات في الاستثمار المصرفي التقليدي، كما أصبحت متاحة للجميع أفراداً وشركات وحكومات في دول أوروبا وآسيا وأمريكا.

وأكدت دراسة رسمية أن إصدار الصكوك الإسلامية اليمنية يمثل أولوية قصوى في برنامج الحكومة بشكل عام، والبنك المركزي اليمني على وجه الخصوص، حيث قام البنك المركزي وبدعم فني من صندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك المركزي السوداني بالبدء بتنفيذ الخطوات العملية اللازمة لإصدار الصكوك الإسلامية بغرض توسيع القاعدة التمويلية للحكومة وإيجاد فرص استثمارية بأدوات تمويل إسلامية، ويتوقع خروجها إلى حيز الوجود قريبا.

وقد صدرت في السنوات الثلاث الماضية صكوك إسلامية تبلغ قيمتها نحو ٤٠ مليار دولار من قبل بنوك ومؤسسات مالية في الشرق الأوسط وآسيا، بالإضافة إلى بلدان إسلامية وبعض المؤسسات الدولية غير الإسلامية، مثل البنك الدولي، كما تزامن الانتشار الكبير الذي بدأت تحققه الصكوك الإسلامية، مع ظهور دعوات عديدة من الخبراء في قطاع المصارف والبنوك إلى زيادة التوسع في إصدار الصكوك بعوائد أرباح مجزية، لجذب أعداد إضافية من المستثمرين، باعتبارها أداة من أدوات التمويل.

تجارة الجملة والتجزئة تسيطر على قطاع الأعمال في اليمن بنسبة ٥٦٪

■ ،،كتب/ محمد راجح

كشفت نتائج مسح أجرته مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع مؤسسة التعاون الفني الألمانية (GTZ) عن سيطرة تجارة الجملة والتجزئة على قطاع الأعمال في اليمن بنسبة ٥٦٪ يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بما نسبته ٣٣٪.

ووفقا لنتائج المسح فإن منشآت الأعمال العاملة في القطاع الصناعي لا تتعدى نسبتها الـ١٠٪، حيث سيطر الطابع التجاري على قطاع الأعمال في اليمن بنسبة كبيرة.

وتفاوتت نسب منشآت الأعمال العاملة في مجالات أخرى كالزراعة والنقل والبناء ما بين ١٪ و٢٪ و٠,١٪ لكل مجال على التوالي. ويشير التقرير الخاص بنتائج المسح إلى أن معظم المنشآت نظامية والغالبية العظمى منها مؤسسات فردية بنسبة ٨٧٪ ولا تتعدى نسبة المنشآت العاملة بنظام الشركات التضامنية أو ذات المسئولية المحدودة الـ٩٪.

ويوضح التقرير أهمية تطوير بيئة الإدارة الأعمال في اليمن والتركيز على جودة إدارة الاقتصاد المحلي في تنمية القطاع الخاص وتحسين العلاقة بين منشآت الأعمال في كافة المحافظات وبين منظمات القطاع الخاص والسلطات المحلية بهدف تحسين إدارة الاقتصاد المحلي.

ويرى التقرير أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في رغبة والتزام المستثمرين على القيام بأعمال في محافظة ما مثل حجم اقتصاد المحافظة والبنية التحتية والموارد البشرية والموقع الجغرافي.

وتمثل هذه العوامل في مجملها مزايا للمحافظات التي ليس للسلطات المحلية القدرة على التأثير عليها أو تغييرها على المدى القصير والمتوسط.

ويهدف القائمون على إعداد التقرير مساعدة صناع القرار على تحديد أولويات جهود الإصلاح في المناطق التي استهدفها المسح. بالإضافة إلى إنشاء أساس متين يمكن استخدامه لرصد الإنجاز والتقدم المحرز في جهود الإصلاح الخاصة بتحسين بيئة ممارسة الأعمال. ويشدد التقرير على أهمية تكييف مبادرات الإصلاح التي تستهدف تطوير وتسهيل عمل القطاع الخاص على المستوى المحلي وضرورة استخدام نتائج مؤشر بيئة الأعمال المحلية كنموذج لتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في أداء القطاع الخاص.

مؤشرات اقتصادية

"دبي للاستثمار" تسدد بالكامل قرضا قيمته ٤ مليارات دولار

■ ،،الثورة/ متابعات

أعلن المكتب الإعلامي لحكومة دبي أمس الأول أن مؤسسة (دبي للاستثمار)، الذراع الاستثمارية لحكومة دبي، ستقوم بتسديد قرض بالكامل قيمته ٤ مليارات دولار يمثل الشريحة الممتدة على ٣ سنوات وجزء من التسهيلات الائتمانية التقليدية والإسلامية بقيمة إجمالية قيمتها ٦ مليارات دولار تم التوقيع عليها في ٢١ أغسطس ٢٠٠٨ وتستحق السداد في ٢١ من شهر أغسطس الجاري.

ونقل المكتب، في بيان رسمي تلقت وكالة أنباء (شينخوا) نسخة منه عن مؤسسة دبي للاستثمار، قولها إن سداد القرض سيتم باستخدام مصادر دخل داخلية، جاءت بشكل رئيس من الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين والمحصلة من الشركات التابعة لمؤسسة دبي للاستثمار.

ونسب البيان إلى محمد الشيباني، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للاستثمار قوله "تؤكد هذه الخطوة حرص مؤسسة دبي للاستثمار بصفتها جزءاً من حكومة دبي، على الوفاء بالتزاماتها المالية ومقدرتها على تسديد تلك الالتزامات".

كما أنها تظهر قوة محفظتنا الاستثمارية والتي تضم مجموعة متنوعة من الشركات الناجحة في شتى أنحاء دبي، بالإضافة إلى متانة اقتصاد الإمارة الذي عزز نجاح هذه الشركات".

وأضاف " تشهد دبي حاليا انتعاشا ملحوظا قيما ظلت كممرك مالي مستقر، وقد استطاعت الإمارة، والتي ما تزال الوجهة المفضلة للأعمال والسياحة والتجارة، من إثبات مرونتها في وجه التحديات".

وتتكون شريحة القرض لأجل ثلاث سنوات والتي سيتم سدادها بالكامل في ٢١ من شهر أغسطس الحالي، من تسهيلات ائتمانية تقليدية بقيمة ٢,٥ مليار دولار وتسهيلات ائتمانية إسلامية بقيمة ١,٥ مليار دولار. أما الشريحة المتبقية، وهي قرض لأجل خمس سنوات بقيمة مليارَي دولار، تستحق السداد في ٢١ أغسطس ٢٠١٣.

التضخم في الصين يتجاوز ٦٪ في يوليو

■ ،،الثورة/ متابعات

من المتوقع أن يتجاوز معدل التضخم للشهر الماضي ٦ ٪ ، مدفوع بالأسعار الجامحة للمواد الغذائية ، حسبما قال محللون قبيل صدور البيانات الرسمية أمس الثلاثاء .

وأفادت تنبؤات لعدة مؤسسات محلية للأوراق المالية أن مؤشر أسعار المستهلكين في يوليو ، وهو مؤشر رئيسي للتضخم ، يتوقع أن يتجاوز أعلى معدل في ثلاث سنوات والمسجل في يونيو والبالغ ٦,٤ ٪ .

وقدرت مؤسسة ((شنين آند وانقوه)) ومقرها شانغهاي بأن ينمو مؤشر أسعار المستهلكين بواقع ٦,٧ ٪ الشهر الماضي ، أعلى بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية عن الرقم في يونيو ، ويرجع ذلك أساسا الى الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية .

وقالت المؤسسة أن أسعار السلع والمساكن ستبقى البؤرة الرئيسية لسياسات السيطرة على الاقتصاد الكلي في الصين .

من جانبها أفادت شركة البنك الصناعي الصيني المحدودة أيضا أن المؤشر سينمو بنحو ٦,٥ ٪ في يوليو ، مضيفة بأنه قد ينمو أكثر من ذلك على مدار السنة .

وقال لو تشنغ وي ، كبير الاقتصاديين في أسواق ((سي آي بي)) المالية بأنه سيكون " تحديا كبيرا " للصين وضع مؤشر أسعار المستهلكين تحت ٥ ٪ هذا العام .

ونوه الى أنه يتوقع ارتفاعا في معدلات الفائدة في أغسطس ، في حين ستظل نسبة الاحتياطي الالزامي للبنك المركزي دون تغيير . ومع ذلك ، يتوقع بعض المحللين ظهور نقطة تحول في الأشهر المقبلة

انخفاض الأسهم الأوروبية وارتفاع الأمريكية

الثورة/ متابعات

تحولت الاسهم الاوروبية الى الهبوط امس الثلاثاء تحت وطأة مخاوف المستثمرين بشأن النمو العالمي وكانت أسهم البنوك من أبرز الخاسرين.

وتراجع مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لاسهم الشركات الاوروبية الكبرى ٠,٨٪ الى ٩٢٩,٠٦ نقطة بعدما ارتفع الى ٩٥١,٤٤ نقطة.

وكانت الأسهم الأوروبية قد سجلت مكاسب محدودة لفترة وجيزة خلال تعاملات اليوم الثلاثاء، عقب تراجعات حادة في وقت سابق من الجلسة وذلك بفعل ما قال متعاملون إنها مشتريات تحركها عوامل فنية ومع قيام المستثمرين باقتناص الأسهم التي انخفضت أسعارها.

وقال مانوج لادوا، كبير المتعاملين لدى اي.تي.اكس كابيتال: "يبدو أن تراجع السوق قد فاق الحد. حدثت عمليات بيع اضطرارية كبيرة في الصباح ما ضخم التحرك النزولي".

وأضاف "شهدنا بعد ذلك انتعاشة لاحتمال ضخ مزيد من الاموال في السوق. بعض مستثمري القيمة يلحظون تراجع أسعار الاصول لمستويات قصوى. الأسواق متراجعة أكثر من اللازم

في غضون ذلك ارتفعت الاسهم الامريكية عند افتتاح تعاملات أمس الثلاثاء متعافية من هبوطها في الجلسة السابقة لكن بيانا مرتقبا من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) قد يغير هذا الاتجاه اذا لم يقتنع المستثمرون بأن لدى البنك خطة لمواجهة تهاوي الاسواق.

وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي لاسهم الشركات الامريكية الكبرى ١٠٥,٩٦ نقطة أو ٠,٩٨٪ الى ١٠٩١٥,٨١ نقطة. وزاد مؤشر ستاندرد اند بورز ٥٠٠ الاوسع نطاقا ١٢,٥٣ نقطة أو ١,١٢٪ الى ١١٣١,٩٩ نقطة.

وتقدم مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا ٣٦,٣١ نقطة أو ١,٥٤٪ الى ٢٣٩٤ نقطة.

فرنسا : المركزي الأوروبي مستعد لشراء الديون الايطالية والأسبانية

■ ،،الثورة/ متابعات

نقلت وسائل الإعلام المحلية عن وزير المالية الفرنسي فرانسو باروان تصريحه أمس الأول بان البنك المركزي الأوروبي مستعد لشراء الديون الإيطالية والأسبانية في حال عزوف المستثمرين عن ذلك.

وقال باروان لراديو أوروبا المحلي رقم ١ أنه في ضوء الإجراءات التي أعلنتها أسبانيا وإيطاليا في نهاية الأسبوع لمعالجة قضايا الديون بالدولتين ، إنه وفقا للاتجاه الصحيح يرى "البنك المركزي الأوروبي إنه من المشروع أن يساعدهما ".

وأضاف باراون إن البنك المركزي الأوروبي أعلن بما لا ليس فيه تدخله لشراء الديون الإيطالية والأسبانية حال انسحاب المستثمرين.

كما شدد وزير المالية الفرنسي، الذي استضاف أيضا منتدى ٢٠١١ لمجموعة العشرين ومجموعة السبعة، على " استعداد، والتزام، وحاجة "جميع الدول الى العودة إلى مستوى مقبول من العجز " في مواجهة أزمة الدين.

ووفقاً لتوقعات المفوضية الأوروبية في مايو، تبلغ ديون إيطاليا ١,٨ تريليون يورو(٢,٥٨ تريليون دولار أمريكي)، أو ١٢٠ بالمائة من إجمالي انتاجها المحلي لهذا العام، ما يجعلها أكبر سوق سندات في منطقة اليورو.

ومن ناحية أخرى، تحتل أسبانيا التي تمثل ديونها ٦٨,١ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، المركز الثالث من حيث ارتفاع عجز الميزانية في المنطقة والذي بلغ ٩,٢٪ العام الماضي ، وذلك فقط بعد اليونان وايرلند.